

Distr.: General
18 October 2012
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والعشرون

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان*

١١/٢١

المبادئ التوجيهية بشأن الفقر المدقع وحقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يشير إلى جميع القرارات ذات الصلة التي اعتمدها الجمعية العامة بشأن الفقر المدقع وحقوق الإنسان، بما فيها القرار ٦٥/٢١٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠،

وإذ يشير أيضاً إلى جميع القرارات السابقة التي اعتمدها اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما فيها القرار ٢٠٠٦/٩ المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦، الذي رحبت فيه اللجنة الفرعية بمشروع المبادئ التوجيهية ووافقت عليه، وهو المشروع الذي أعدّه فريق الخبراء المخصص، وطلبت إلى مجلس حقوق الإنسان دراسة تلك المبادئ بغية اعتمادها وإحالتها إلى الجمعية العامة،

وإذ يشير كذلك إلى جميع قرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة، بما فيها القرار ١٩/١٥ المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، الذي دعا فيه المجلس الخبيرة المستقلة المعنية

* سترد القرارات والمقررات التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان في تقرير المجلس عن دورته الحادية والعشرين (A/HRC/21/2)، الفصل الأول.

بمسألة حقوق الإنسان والفقير المدقع إلى أن تواصل عملها بشأن مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالفقير المدقع وحقوق الإنسان، من أجل تقديم صيغة نهائية للمبادئ التوجيهية المنقحة إلى المجلس في دورته الحادية والعشرين لتمكينه من اتخاذ قرار بشأن سبل المضي قدماً نحو اعتماد المبادئ التوجيهية المتعلقة بحقوق الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر مدقع، بحلول عام ٢٠١٢، والقرار ١٣/١٧ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ الذي قرر فيه المجلس أن يمدد ولاية المكلفة بالولاية بوصفها مقررّة خاصة،

وإذ يرحب بالآراء والمساهمات المقدمة من الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة ذوي الصلة بشأن مشروع المبادئ التوجيهية، بما في ذلك الآراء والمساهمات المقدمة وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ١٩/١٢ المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ والقرار ١٩/١٥، وبعقد جولات من المشاورات بشأن هذه المسألة في الفترة بين عامي ٢٠٠١ و٢٠١٢، وآخرها المشاورة التي نظمتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لمدة يومين في ٢٢ و٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١١،

وإذ يعرب عن تقديره للمقررّة الخاصة المعنية بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان على وضع الصيغة النهائية لمشروع المبادئ التوجيهية من خلال دمج الآراء والمساهمات المقدمة من الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة ذوي الصلة،

وإذ يؤكد من جديد الالتزامات المقطوعة في مؤتمرات الأمم المتحدة وقممها ذات الصلة، بما فيها تلك التي قطعت في مؤتمر قمة الألفية الذي تعهد فيه رؤساء الدول والحكومات بالقضاء على الفقر المدقع وخفض نسبة سكان العالم الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم والذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، وفي مؤتمر القمة العالمي المعقود في عام ٢٠٠٥، وإذ يرحب باستنتاجات مؤتمر القمة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية المعقود في نيويورك في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ لأن الفقر المدقع والاستبعاد الاجتماعي لا يزالان منتشرين في جميع بلدان العالم، بصرف النظر عن حالتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولأن مدهما شديد الاتساع ومظاهرها شديدة الحدة في البلدان النامية،

وإذ يقرّ بالحاجة إلى مواصلة بذل الجهود على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي للقضاء على الفقر المدقع، ولا سيما في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وإذ يحيط علماً في هذا الصدد بمساهمة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) ووثيقته الختامية المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(١)،

(١) قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨.

وإذ يشدد على أن احترام جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، يُعدّ أمراً هاماً بالنسبة إلى جميع السياسات والبرامج التي تتناول على وجه التحديد حالة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع،

١- يحيط علماً مع التقدير بتقرير المقرر الخاصة المعنية بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالفقر المدقع وحقوق الإنسان^(٢)، ويرحب بعمل المقرر الخاصة؛

٢- يعتمد المبادئ التوجيهية المتعلقة بالفقر المدقع وحقوق الإنسان بوصفها أداة مفيدة تستخدمها الدول، حسب الاقتضاء، في صياغة وتنفيذ سياسات الحد من الفقر والقضاء عليه؛

٣- يشجع الحكومات، وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة، والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وكذلك المنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك القطاع الخاص، على مراعاة هذه المبادئ التوجيهية لدى صياغة وتنفيذ سياساتها وتدابيرها المتعلقة بالأشخاص المتضررين من الفقر المدقع؛

٤- يطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تنشر، حسب الاقتضاء، هذه المبادئ التوجيهية؛

٥- يقرر إحالة المبادئ التوجيهية المتعلقة بالفقر المدقع وحقوق الإنسان إلى الجمعية العامة لتنظر فيها.

الجلسة ٣٦

٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

[اعتمد دون تصويت.]